

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٣١٥

الثلاثاء، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد كوينلان (أستراليا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد إلبيتشوف

الأرجنتين السيد دي أنتوينو

الأردن السيدة قعوار

تشاد السيد غومبو

جمهورية كوريا السيد بارك يونغ مين

رواندا السيد مانزي

شيلي السيد باروس ميليت

الصين السيد تشاو يونغ

فرنسا السيد بيرتو

لكسمبرغ السيدة لوكاس

ليتوانيا السيد باوبليس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام

نيجيريا السيد لارو

الولايات المتحدة الأمريكية السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/805)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1463496 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا - بيساو

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/805)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا - بيساو إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد دومنغوس سيموس بيريرا، رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد دومنغوس سيموس بيريرا، رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غانا وتيمور ليشتي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالتبابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة هانا سيرواه تيته، وزيرة الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي في غانا، ومعالي السيد جوزيه لويس غوتيريس، وزير الدولة والشؤون الخارجية في تيمور - ليشتي.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ميغيل تروفوفا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وسعادة السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للبرازيل.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/805، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن. أعطي الكلمة الآن للسيد تروفوفا.

السيد تروفوفا (تكلم بالفرنسية): من دواعي شرفي واعتزازي أن أحاطب مجلس الأمن بصفتي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. يأتي البيان الذي أدلي به تالياً للرسالة التي وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/805) بشأن آخر التطورات السياسية والأمنية في البلد منذ تقريره الأخير (S/2014/603)، في آب/أغسطس.

تمت استعادة النظام الدستوري بشكل كامل في غينيا - بيساو. واستعادت مؤسساتها الرئيسية شرعيتها وطابعها التمثيلي. وعلاوة على ذلك، فقد تم تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطياف السياسية الممثلة في البرلمان. وبدعم من المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء، يسعى البلد جاهداً من أجل مواصلة الانتقال من حالة الضعف إلى السلام والاستقرار. وفي هذا السياق، لا بد لي من التشديد على أهمية الدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما بعثتها في غينيا - بيساو، فضلاً عن دور جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

واليوم، وصلت غينيا - بيساو إلى مرحلة حرجية في تطورها. ولا يملك البلد ترف بقاء الوضع الراهن، ففي ذلك مجازفة بخسارة ما تحقق من مكاسب ديمقراطية كبيرة والانزلاق إلى الوراء.

هناك نقطة يبدو أن جميع أصحاب المصلحة - بما في ذلك السلطات والطبقة السياسية وشعب غينيا - بيساو ككل -

طويل يتعين قطعه والموارد الموجودة تحت تصرف البلد محدودة جداً، ولا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان. ولذلك، فهذا ليس الوقت المناسب للانسحاب؛ بل على العكس من ذلك، يجب أن يظل المجتمع الدولي متضامناً مع شعب غينيا - بيساو في دعم لجهودها الرامية إلى بناء السلام والاستقرار والعدالة وإيجاد مستقبل أفضل لأبنائهم.

ومن الأهمية بمكان أن نضمن توطيد التقدم المحرز حتى الآن، وألا يقوّضه الفساد، واستخدام البلد كنقطة عبور للاتجار بالمخدرات أو قاعدة للجريمة المنظمة، أو بعدم احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويجب أن يكون النظام القضائي قوياً بما يكفي لتجنب أي انهيار خطير في القانون والنظام. وبعبارة أخرى، لا يمكن القضاء على الإفلات من العقاب حتى يكون لأولئك الذين يقومون على تفسير وتطبيق القانون حرية التصرف من دون قيود، وتتوفر لهم الأدوات اللازمة لإنفاذ الأحكام القضائية.

في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الحكومة معتكفاً من أجل الإعداد لاجتماع المائدة المستديرة للجهات المانحة المقرر عقده في أوائل عام ٢٠١٥. وكانت النتائج التي توصل إليها مشجعة للغاية. وحدد المعتكف رؤية للانتعاش الاقتصادي القائم على صناعة المواد الغذائية الزراعية والاستثمار في مجالات الطاقة والبني التحتية والاستفادة من ثروة التنوع البيولوجي.

صنّف تقرير التنمية البشرية الصادر مؤخراً غينيا - بيساو في المرتبة ١٧٧ من بين ١٨٧ بلداً. ونأمل ونعتقد أن البلد سيتمكن من تحقيق نتائج أفضل في مؤشر التنمية البشرية في العام القادم. فالإرادة اللازمة للقيام بذلك واضحة ويجري تعبئة الموارد.

وفي أعقاب الطلب الذي وجهه مجلس الأمن في القرار ٢١٥٧ (٢٠١٤)، أوفد الأمين العام بعثة تقييم استراتيجي إلى

متفقون عليها. وهي الحاجة إلى الإصلاح، ولا سيما في مجالات الدفاع والأمن والعدالة والإدارة العامة. وبالنظر إلى حساسية القضايا المطروحة وأهميتها، ستتطلب هذه الإصلاحات التزاماً على الصعيد الوطني وعملاً متضافراً للتوصل إلى توافق في الآراء. وفيما يتعلق بالدفاع والأمن تحديداً، كان تغيير رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة مجرد خطوة أولى. ويجب أن يكون الإصلاح شاملاً وجامعاً وعملياً ومتكاملاً من أجل التوصل إلى حل ممكن من الناحية الفنية، ومجدد من المنظور الاقتصادي، ومقبول على الصعيد السياسي لدى جميع الجهات صاحبة المصلحة.

إن غينيا - بيساو بلد لا تزال فيه أوجه عدم المساواة قائمة بين مختلف طبقات المجتمع، حيث يمتلك عدد قليل من الناس الكثير ولا تجد الغالبية العظمى من السكان ما يكفيهم. والبنية التحتية اللازمة للتنمية الزراعية واستغلال الموارد الطبيعية تكاد تكون غير موجودة. وينطبق الأمر نفسه على مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه، والكهرباء، والنقل، والاتصالات، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي مواجهة هذه التحديات العديدة، لا تدخر السلطات جهداً في السعي إلى تلبية احتياجات السكان. وهي تعمل جاهدة على إيجاد السبل الكفيلة بضمان انتظام دفع الرواتب والمتأخرات، وتنفيذ تدابير وقائية ضد فيروس الإيبولا، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد وضعت الحكومة برنامجاً وقدمته في أيلول/سبتمبر، محددة فيه أولوياتها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. وفي هذا السياق، حددت السلطات الاستقرار، وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات العامة، والحكم الرشيد، والعدالة والتنمية بوصفها أولويات شاملة.

إن عملية التحول وإرساء الديمقراطية الجارية في غينيا - بيساو تسير على الطريق السليم، ولكن لا يزال هناك شوط

غينيا - بيساو في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان هدف البعثة استعراض ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل وتقديم توصيات لمواءمة أنشطته مع الأولويات الوطنية التي حددها الحكومة.

والبعثة قد أتمت عملها وتقوم حالياً بوضع تقريرها في صورته النهائية. وسوف تُدرج النتائج التي خلصت إليها في التقرير القادم للأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، الذي سينشر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تروفوفا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأشكر أيضاً السيد ميغيل تروفوفا، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وقيادته الحكيمة، كما أرحب بحضور رئيس الوزراء دومنغوس سيموس بيريرا معنا. بعد ذلك، أود أن أقول كم أثلج صدري حضور اجتماع فريق الاتصال الدولي صباح اليوم، الذي تشارك رئاسته وزيراً خارجية غانا وتيمور - ليشتي بصفتيهما الرئيسين المناوبين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على الترتيب.

كان ثمة اتفاق عام على أن السلطات الجديدة في غينيا - بيساو تسير في الاتجاه الصحيح وأن الشركاء الدوليين مستعدون لاستئناف الاتصال بالكامل مع ذلك البلد. وكما ذكرت هذا الصباح، وأخطرت به خبراء مجلس الأمن في

الأسبوع الماضي، فقد قمت مؤخراً بزيارة قصيرة للبلد، أتاحت لي أن أرى وضعاً سياسياً يختلف بشكل ملحوظ عما رأيته في زيارتي السابقة في كانون الثاني/يناير، ولمست بنفسني أن ثمة التزاماً حقيقياً من جانب السلطات الوطنية بتحقيق الاستقرار والازدهار والتنمية والتقدم المؤسسي الذي تحتاج إليه غينيا - بيساو كثيراً.

فعملية تحديث قطاع الدفاع والأمن، وهو عنصر أساسي لضمان الاستقرار طويل الأمد في البلد، تمضي قدماً بالفعل. وكما ذكرت في تقريرتي عن الزيارة الأخيرة، الذي جرى تعميمه على أعضاء مجلس الأمن، فقد اتخذت خطوات مهمة خلال الأشهر الماضية، وخاصة بشأن تحديث قائمة المتقاعدين من أفراد القوات المسلحة وتحديد الأفراد العسكريين الذين سيتقاعدون بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وسداد مستحقات الأفراد العسكريين عن طريق النظام المصرفي، وعلى الأخص، الاستبدال السلمي لرئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الذي جرى بصورة منظمة جيداً.

مع ذلك، ينبغي الاعتراف بأن هذا التقدم ما كان ليتحقق أساساً لولا الجهود التي تبذلها بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو على أرض الواقع. وفي اجتماع فريق الاتصال الدولي صباح اليوم، أقر المشاركون بالإجماع بأن تلك البعثة تقوم بدور أساسي في تنفيذ إصلاح القطاع الأمني، وبالتالي فإن استدامة العملية يتوقف إلى حد كبير على استمرار وجود تلك القوة في غينيا - بيساو. وفي هذا السياق، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى الفقرات من ١٧ إلى ١٩ من البيان الختامي الذي اعتمد اليوم، وفيما يلي نصها:

”وأيد الفريق بشدة موقف السلطات الجديدة في غينيا - بيساو فيما يتعلق بالحاجة إلى الإبقاء على وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في الميدان. فوجودها سيسهم بشكل

الإقليمية بصورة حادة، باعتباره تهديداً محتملاً للبنية الاجتماعية - الاقتصادية في غينيا - بيساو، وأعرب عن الالتزام الراسخ بوضع خطة للاستعداد العملياتي لإحباط تفشي الوباء في البلد“.

وأنا اتفق مع الممثل الخاص للأمم العام تروفوفا أن الأسلوب الأمثل لوصف الحالة على أرض الواقع بعد المائة يوم الأولى من تنصيب الحكومة الجديدة يتمثل في الحديث عن حالة من الاستقرار الهش الذي يترك مجالا لتفاؤل حذر. وبينما ندرك التطورات الإيجابية التي طرأت حتى الآن، من المهم أن نشير إلى أن هذا التقدم لن يكون مستداماً إلا من خلال إيلاء الاهتمام الواجب للسياق السياسي.

وبناء على طلب تقدم به رئيس الوزراء في اجتماع فريق الاتصال، تقف لجنة بناء السلام على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار فيما بين المؤسسات، بهدف التأكد من أن كل الفعاليات السياسية ذات الصلة في غينيا - بيساو لديها نفس الالتزام بتحقيق الازدهار الطويل الأمد في ذلك البلد. والمجتمع الدولي لا يتدخل أو يصدر حكماً مسبقاً بشأن الحوار الوطني الذي يحتاج البلد إلى إجرائه وإلى أن يقرره شعب غينيا - بيساو بنفسه، على أن يظل متيقظاً لأي مصدر محتمل لعدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، فإن استمرار التقدم سيتوقف إلى حد كبير على قدرة الحكومة على الحفاظ على زخم الإصلاح وحشد الدعم الداخلي والخارجي الكافي لتنفيذ الأولويات المحددة، مع التصدي للمفسدين بشكل فعال للحيلولة دون تقويض ما تحقق حتى الآن. والدعم السياسي والمالي من جانب كل أصحاب المصلحة سيكون مهماً للسلطات الجديدة من أجل اجتياز ذلك المنعطف الحرج.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن الاستعدادات لاجتماع المائة المستديرة القادم المقرر عقده في بروكسل في

فعال في دعم تنفيذ الإصلاحات المحددة وتعزيز الثقة لدى الشركاء الدوليين. وأكد الفريق على ضرورة أن تتلقى تلك القوة دعوة رسمية من غينيا - بيساو تحدد فيها ولاية واضحة وإطار زمني لأنشطتها. ودعا الفريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى النظر في مهمة هذه القوة وتنسيقها مع ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.“

أما بالنسبة للوضع الاجتماعي - الاقتصادي، فقد أثار إعجابي بنفس القدر خلال زيارتي الأخيرة أن ألمس ذلك الشعور الجديد بالتفاؤل السائد بين أبناء غينيا - بيساو. فالتحسن في فرص الحصول على المياه والكهرباء ودفع الرواتب من أبرز العوائد لإعادة إرساء النظام الدستوري.

لكن، وكما أوضح رئيس الوزراء في الجلسة المعقودة صباح اليوم، ثمة مسائل تتعلق بالأمن الغذائي، ازدادت سوءاً بسبب ندرة الأمطار وعدم انتظام توزيعها هذا العام، وهي تذكرو صراحة بأن هناك تحديات متعددة لا بد من مواجهتها. وعلاوة على ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن أي تقدم على المسار الاجتماعي - الاقتصادي يمكن أن يكون مهدداً إن لم يقوض بفعل العواقب المدمرة المحتملة لتفشي فيروس إيبولا. ففي حين يُقدم بعض الدعم الدولي، يظل النظام الصحي في غينيا - بيساو هشاً للغاية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أشجع نظراء الحكومة والأمم المتحدة على التعامل مع بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا ومواصلة جهودها لتعزيز قدرة غينيا - بيساو على الاستجابة السريعة والتأهب.

وقد شعرت بالارتياح للإشارة إلى هذه النقطة المهمة في البيان الختامي الذي اعتمدته فريق الاتصال هذا الصباح، بالتأكيد في الفقرة ١٤ على،

”أن الفريق قد حدد مرض فيروس إيبولا، الذي ضرب بعض البلدان في منطقة غرب أفريقيا دون

سياسية جديدة والتزام جديد وأمل في أن تتمكن من بناء دولة ومجتمع يكونان مؤهلين بشكل أفضل لتحقيق تطلعاتنا الوطنية الرئيسية.

كما تشير تلك العودة إلى أننا قد استكملنا للتو مرحلة أخرى في إعادة إحياء إطار الحوار والتعاون مع العالم الخارجي، فضلاً عن التأكيد المتزايد على غينيا - بيساو بوصفها شريكا دائما وموثوقا في نظام الأمن الإقليمي والعالمي.

وبالنيابة عن فخامة السيد خوسي ماريو فاز، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، وجميع الجهات السياسية الوطنية صاحبة المصلحة لدينا، ومجتمعنا الأوسع نطاقا، يمثل وجودي في هذا المحفل في نهاية المطاف فرصة فريدة بالنسبة لي لأتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلس الأمن، وإلى سائر منظومة الأمم المتحدة، على ما يبذلونه من جهود وما يقدمونه من دعم على مدى أكثر من عقد من الزمن للمساعدة في عملية تحقيق الاستقرار في بلدنا.

فبالرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، أبقى الأمم المتحدة على غينيا - بيساو في جدول أعمالها ساعية لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع الحوار السياسي وتعزيز الإطار المؤسسي لسيادة القانون. وأود أن أقترح بعض السمات التي ينبغي - في رأي حكومتنا - أن يتسم بها الإطار الجديد للحوار والتعاون مع شركائنا الدوليين، ولا سيما مع الأمم المتحدة.

وتشهد غينيا - بيساو دورة جديدة مفعمة بالأمل والتوقعات بتحقيق أحلام شعبها في إقامة دولة قادرة على تهيئة الظروف الداخلية والخارجية اللازمة لإقامة الحكم الرشيد وتحقيق التنمية.

أما التفاهم الذي تم التوصل إليه بين الأحزاب السياسية الرئيسية، ولا سيما الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا

شباط/فبراير ٢٠١٥ تجري على قدم وساق. ودعماً لتلك المائدة المستديرة، فإن تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام ستعمل على تيسير التنسيق الدولي بهدف تعبئة موارد كافية للحكومة لتنفيذ الأولويات والحفاظ على الزخم الإيجابي.

أخيراً، أود أن أؤكد على أهمية أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد وأن يعمل بطريقة متسقة، وهي الدعوة التي أشار إليها رئيس الوزراء بوضوح. وكمحفل يضم الحكومات المجاورة وأعضاء مجلس الأمن والعديد من البلدان المانحة، فإن وضع تشكيلة غينيا - بيساو يمكنها من ضمان تقديم الشركاء الدوليين مساعدة عميقة ومستمرة ومنسقة لتحقيق التقدم في البلد. وفي واقع الأمر، فإن غينيا - بيساو تقدم لنا مثلاً لما ينبغي أن تكون عليه العلاقة البناءة والتكاملية بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وأنا على يقين من أننا بالعمل معاً يمكننا أن نحول غينيا - بيساو إلى قصة نجاح للمنطقة وللأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

يشرفني أن أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو.

السيد بيريرا (غينيا بيساو) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذا الشرف بدعوتي للحضور ومخاطبة هذه الهيئة الهامة للأمم المتحدة في جلسة اليوم.

غينيا - بيساو دولة بازغة على الساحة الدولية، خارجة من مناخ علاقات مع المجتمع الدولي شابهته شروط وجزاءات متعددة. إن حضوري ومشاركتي في أعمال هذه الهيئة المهمة لصون وحفظ السلم والأمن الدوليين، وما يرمز إليه ذلك يكتسي أهمية أساسية لبلدي، بل ولشعب غينيا - بيساو برمته.

تعود غينيا - بيساو إلى هذا المحفل للحوار والتشاور السياسي في مرحلة تشهد تجديدا كاملاً - في ظل سلطات

التعاون الاستراتيجي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وقد تم الإعراب عن هذا القلق أثناء الزيارة الأخيرة التي قامت بها بعثة التقييم الاستراتيجي التي أوفدها الأمم المتحدة في بلدنا.

وبالمثل، تحتاج غينيا - بيساو إلى دعم الأمم المتحدة لتنظيم اجتماع المائدة المستديرة للمانحين المقرر عقده في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠١٥، فنجاح انعقاد اجتماع المائدة المستديرة للشركاء الإنمائيين من شأنه أن يمثل إنجازاً أساسياً في الحفاظ على الزخم الذي تولده الحكومة على المدى المتوسط.

وتعتزم غينيا - بيساو الجديدة - التي يجري تأسيسها حالياً - إقامة شراكة استراتيجية جديدة مع الأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق النجاح باعتبارها منبرا للاستدامة. سيتضمن ذلك الإطار الجديد التزام القيادة السياسية - التي قد أكدت التزامها بتسويتها السياسية - والتزام جميع قطاعات المجتمع المدني.

وأرحب أيضاً بإعادة إنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، المنشأ برعاية الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، والذي عقد اجتماعه الأول الآن بعد سنتين من التوقف. وينظر بلدي إلى ذلك المحفل بوصفه إطاراً للتفاعل يتسم بأهمية كبيرة لبث روح جديدة في الحوار بين غينيا - بيساو وشركائها الدوليين ولدعم الجهود التي تبذلها حكومتنا من أجل حشد المساعدات الدولية. ولذلك، أود الإعراب عن تقديري العميق لحضور ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن في هذا المحفل.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن الشكر للأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها على ما أبدته من اهتمام وما قدمته من مساعدة إلى غينيا - بيساو بلا كلل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في تيمور - ليشتي.

السيد غوتيريس (تيمور - ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم بالنسبة لنا أن نشارك في هذه الجلسة لمجلس

الرأس الأخضر، وحزب التجديد الاجتماعي - وهما الحزبان الرئيسيان في البرلمان - فيمثل ركيزة للحكومة الشاملة وعاملاً في سياق السعي إلى إجراء الإصلاحات اللازمة في المؤسسات الأساسية للدولة والعناصر القانونية والدستورية الأساسية في بناء الاستقرار وتعزيز أساس للتنمية.

ولا بد من كفالة حكم يتسم بالشرعية والاستقرار الاجتماعي، وإعادة بناء اقتصادنا بغية إرساء الاستقرار السياسي والحكومي في البلد. ولتحقيق تلك النتائج، فإن غينيا - بيساو في حاجة ماسة إلى مساعدة خارجية كبيرة لتمكيننا من تعزيز الأساس الذي تقوم عليه دولة هشة بالفعل ذات موارد محدودة وتتسم بحالة مستمرة من عدم الاستقرار الاجتماعي، حيث لا تزال الآثار واضحة في القطاعات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك، في جملة أمور، التعليم والصحة.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في عملية الإصلاح - التي تطلبت من البعض قدراً كبيراً من الشجاعة - اعترفت الحكومة - بالنظر إلى الواقع - بأن مواطن الخطر والضعف الرئيسية لا تزال قائمة، مما يتطلب إيلاء المزيد من الاهتمام وتقديم استجابة مناسبة. ونرحب بالعمل الرائع الذي قامت به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في الحفاظ على الأمن بالنيابة عن مؤسساتنا وممثلينا السياسيين. وتحقيقاً لتلك الغاية، تعرب غينيا - بيساو عن عزمها القاطع على ضمان استمرار ولايتها. ولذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن وجميع الشركاء الدوليين إلى توفير الدعم المالي اللازم.

إن المرحلة الحالية من تحقيق الاستقرار وإعادة بناء الدولة وسيادة القانون والاقتصاد تتطلب استمرار إدراج غينيا - بيساو في جدول أعمال الأمم المتحدة، فضلاً عن استمرار دعمها وتقديم المساعدة السياسية لها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا ندعو إلى استمرار وجود مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وإلى استمرار دعم الأمم المتحدة، بالاستناد إلى

الوزراء سيمويس بيريرا وفريقه دليلاً على التغييرات التي حدثت في البلد. وأنهى رئيس الوزراء وجميع العاملين معه على تلك السياسات. وإنني على قناعة عميقة بأن اتباع هذا الطريق سيؤدي إلى النجاح، ليس في تحقيق السلام والاستقرار فحسب، وإنما أيضاً في تحقيق التنمية لشعب غينيا - بيساو، ولمنطقة غرب أفريقيا برمتها في نهاية المطاف، بما في ذلك حتى البلدان الصغيرة مثل بلدنا البعيدة جدا الواقعة في آسيا.

وتجدر الإشارة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات مؤخرًا فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، لا سيما إعفاء الجنرال أنطونيو إنجاي من رئاسة هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، وتسديد جميع مدفوعات الأجور عبر المصارف، وتنقيح قائمة التقاعد في القوات المسلحة، وتحديد ١٠٠ موظف للإحالة إلى التقاعد بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتدل تلك الإنجازات على الالتزام الصارم والقيادة المتزنة للسلطات المنتخبة حديثًا.

ونرحب باستمرار الإصلاحات التي تجريها الحكومة بهدف تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والاجتماعي - الإقتصادي، فضلاً عن توطيد سيادة القانون، وحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع مواطني غينيا - بيساو. وفي ذلك الصدد، نشدد على الأهمية الحيوية للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بجوانبه التقنية والمالية، ولكن أيضاً لكفالة تحقيق الاستقرار بغية تمكين السلطات الوطنية من تنفيذ تلك الإصلاحات.

ومع كل الإنجازات التي حققتها غينيا - بيساو، فإنها لا تزال بلداً لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع مع ضعف مؤسساته وندرة موارده المالية. وفي خطابه للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، دعا رئيس الوزراء المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة، وطلب تحديداً تنشيط فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو باعتباره منتدى متميزاً لمناقشة حشد المعونة الدولية (انظر A/69/PV.17) والسعي لدعمها. وصباح هذا

الأمن المعقودة بعد ظهر اليوم. كما أنه شرف عظيم أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون الجلسة. إن أستراليا بلد صديق ومجاور قدم الدعم لتييمور - ليشتي على مدى سنوات عديدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار. ولقد كانت أستراليا أيضاً مساهماً كبيراً في عملية التنمية في تيمور - ليشتي. وأتوجه بالشكر للوفد الأسترالي، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والأعضاء غير الدائمين الحاضرين اليوم على إتاحة هذه الفرصة.

إنه لشرف عظيم لنا أن نخطب المجلس باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تتألف عضويتها من أنغولا، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وموزامبيق.

وأود أن أبدأ بتهنئة شعب غينيا - بيساو على إجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة في وقت سابق من هذا العام، وعلى تنصيب السلطات المنتخبة حديثاً رسمياً، وبالتالي العودة بالبلاد إلى النظام الدستوري. وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أنوه بالدور الداعم الحاسم للغاية الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، والشركاء الآخرون.

وخلال المائة يوم الأولى لها، أحرزت الحكومة - بقيادة رئيس الوزراء دومينغوس سيمويس بيريرا - تقدماً هائلاً في تحسين تقديم الخدمات الأساسية إلى شعب غينيا - بيساو، ودفع متأخرات المرتبات، وبدء السنة الدراسية الجديدة، وموافقة الجمعية الوطنية بالإجماع على برنامجها وميزانياتها.

لم تعد الحياة السياسية في غينيا - بيساو كما كانت من قبل. فهناك عهد جديد، ومسيرة جديدة وعظيمة تنتظر شعب غينيا - بيساو. وتمثل السياسات التي ينفذها رئيس

المقبل للأمين العام الذي سيشمل نتائج وتوصيات بعثة الأمم المتحدة للتقييم الاستراتيجي في غينيا - بيساو التي كانت في البلد في وقت سابق هذا الشهر، والاستعراض الشامل للولاية الذي أعلن إجراؤه في بداية عام ٢٠١٥.

ونؤمن إيماناً عميقاً بأنه يقع على عاتقنا التزام، سواء كنا بلداً صغيراً أو كبيراً، فقيراً أو غنياً، بتقديم الدعم لشعب هو في الوقت الحالي في أمس الحاجة إلى دعمنا. ولسنوات عدة ظلت تيمور - ليشتي تنعم بدعم أعضاء المجلس هنا في هذه القاعة، فضلاً عن دعم أعضاء الأمم المتحدة الآخرين. ونشعر بامتنان عميق للجميع ونشيد بهم. واليوم تحتاج غينيا - بيساو، وهي بلد صغير ولا يزال فقيراً، إلى الدعم نفسه. ونرى أن من الضروري والواجب تقاسم ما لدينا مع أشقائنا وشقيقاتنا في غينيا - بيساو. واليوم يلتزم جميع أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التزاماً عميقاً بتقديم الإسهام إلى غينيا - بيساو في الأعوام المقبلة، على نحو ما فعلناه في الماضي.

وبصفتي رئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، أود أن أتعهد بتقديم دعمنا الكامل لرئيس وزراء غينيا - بيساو ولشعبها خلال مؤتمر المانحين الذي سيعقد في بداية عام ٢٠١٥. وسنواصل السعي للانخراط الكامل لجميع الشركاء المعنيين في فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو.

كما أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى خطر وباء إيبولا في غرب أفريقيا الذي يمثل أيضاً تهديداً كبيراً لغينيا - بيساو. وبالرغم من أنه لم يحدد وقوع إصابات حتى الآن، فإن من المؤكد أنه لو انتشر الوباء في البلد ولم تتخذ تدابير وقائية، ستضيع في يوم من الأيام جميع الإنجازات التي تحققت في ذلك البلد، سواء كانت في مجال تحقيق السلام أو التنمية. وفي ذلك الصدد، نشيد أيضاً بالجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو لمنع انتشار المرض القاتل. ونطلب من أعضاء المجلس وبلدانهم والشركاء الدوليين تقديم الدعم المالي وخلافه إلى شعب غينيا

اليوم عقدنا دورة العمل العاشرة لفريق الاتصال الدولي. ونشر الإعلان المشترك. وأحث أعضاء المجلس على أن الاطلاع عليه لأنه يتضمن بعض التوصيات التي من المؤكد أنها ستكون مفيدة لهم وبلدانهم بالذات.

وصباح هذا اليوم، وصف لنا رئيس الوزراء الحالة الراهنة في غينيا - بيساو وما لحكومة بلده من رؤية من أجل شعب غينيا - بيساو. ولا تزال جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والدول الأعضاء في الجماعة منخرطة بشكل عميق في تنسيق الجهود مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ولجنة بناء السلام، وتشكيلة غينيا - بيساو للجنة بناء السلام، فضلاً عن فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، بغية دعم الأولويات التي حددتها حكومة غينيا - بيساو. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عقدت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية اجتماعاً استثنائياً لمجلس وزراء غينيا - بيساو حيث أعربنا جميعاً عن تقديرنا العميق للدور الذي تضطلع به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، وفي الوقت نفسه ناشدنا السلطات الوطنية التنسيق مع الجماعة الاقتصادية والدول غير الأفريقية لحث بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو على دعم تنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها. كما نلفت انتباه مجلس الأمن إلى تقديم كل الدعم إلى بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو إذ تضطلع البعثة بدور استثنائي وإيجابي للغاية في تحقيق السلام والاستقرار في غينيا - بيساو.

ونشيد أيضاً بالدور الإيجابي للغاية الذي اضطلع به رئيس رواندا والممثل الخاص للأمين العام. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضاً بتقرير الأمين العام الأخير عن غينيا - بيساو (S/2014/805) وبالتوصيات الواردة فيه، ونؤيد على وجه الخصوص إجراء تمديد تقني لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. ونتطلع إلى التقرير

في توطيد الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي لغينيا - بيساو. ولم تُغفل مداولاتنا ندرة الموارد والاحتياجات العالمية الماسة والمتنافسة. لكنَّ حاجتنا إلى السعي الدؤوب لإدامة الدعم والمساعدة اللذين قُدمَّا حتى الآن ولتحسين دعمنا وما نقدمه لغينيا - بيساو، بغية إحراز المزيد من التقدم، أبقتنا صامدين، معتقدين أننا بالدعم الدولي والإرادة الطيبة والعمل معاً سنستطيع بعث الأمل بالمستقبل لدى شعب غينيا - بيساو.

لذا، أود أن أضم صوتي بشكل وثيق إلى المشاعر التي أعرب عنها باقتدار دولة رئيس وزراء غينيا - بيساو؛ زميلي، وزير خارجية تيمور - ليشتي؛ والسفير باتريوتا حيال دعم مجلس الأمن لغينيا - بيساو. وأود تسليط الضوء على ضرورة تقدير المجلس ودعمه لأعمال بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، والحفاظ على مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بهدف تعزيز التقدم الذي تمَّ إحرازه في البلد حتى الآن، ومزيد من تأكيد الحاجة إلى الدعم لإصلاحات قطاعي الدفاع والأمن، التي تُجرىها حكومة غينيا - بيساو حالياً.

والاجتماع المقبل لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. وسيكون فرصة لتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، دعماً لأعمال الحكومة الجديدة لغينيا - بيساو - بناءً على طلبها طبعاً - في خططها ومبادراتها. لكنني أود أن أسجل أن هذا العام كان سنة صعبة لمنطقة غرب أفريقيا، وبخاصة مع وباء إيبولا وتأثيره الاقتصادي على المنطقة. وفي ظل هذه الظروف، من شأن الدعم لعمليات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو من قِبل المجلس والشركاء في التنمية أن يكون موضع تقدير كبير. إنَّ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ترحب بإعادة تنشيط فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو،

- بيساو وحكومة غينيا - بيساو للمساعدة في منع انتشار فيروس إيبولا الذي نعلم جميعاً أنه يؤثر على غرب أفريقيا.

وأود أن أشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم. وجميع بلدان الجماعة الناطقة بالبرتغالية ملتزمة بدعم غينيا - بيساو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هانا سيرواه تيتيه، وزيرة الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية غانا.

السيدة تيتي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الشرف والفرصة لي لأخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على القيادة المتميزة التي تضطلعون بها لمجلس الأمن منذ أن تولت أستراليا رئاسة المجلس، وأن أؤكد للمجلس على تقدير الجماعة الاقتصادية لأعمال تلك الهيئة. وأود أيضاً أن أشكر مجلس الأمن على جهوده نحو تحقيق السلام والأمن والتقدم والتنمية في غرب أفريقيا، لا سيما في غينيا - بيساو، فضلاً عن التزام المجلس بمكافحة مرض فيروس إيبولا في منطقتنا والقضاء على المرض، وهو وباء يعتبر تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

كما أشير باهتمام شديد إلى أنه يؤمل أثناء رئاسة أستراليا للمجلس، بأن تكون الأوضاع في ليبيريا، مالي وغينيا - بيساو، فضلاً عن تحديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بين الأمور الأخرى، التي تهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قيد النظر الإيجابي من قِبل المجلس.

وفي الاجتماع العاشر لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، الذي عُقد صباح اليوم في مكان آخر مقابل لهذه لقاعة، استكشفنا السبل الفعالة لتنسيق ومواءمة التدخلات الدولية من أجل المكاسب المثلى في جهودنا الجماعية للمساهمة

الأمم المتحدة أن تواصل دعم جهودها لإعادة البناء، ونودّ أن نشجّع دعم المجلس على التعامل مع التهديدات الممكنة التي قد تعرقل عملية بناء الدولة التي بدأت بوعد كبير. ونودّ أيضاً أن نؤكد أن العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، الممولة من شركاء دوليين في التنمية، ينبغي أن يدعم أولويات حكومة غينيا - بيساو.

ختاماً، أودّ أن أحثّ المجلس، وشركاءنا الدوليين في التنمية، على مواصلة دعم غينيا - بيساو في جهودها نحو الاستفادة من المكاسب التي تحققت، والحفاظ عليها، وتوطيد السلام، وإرساء ديمقراطية موثوقة وضمان تنمية اقتصادية عبر المشاركة بفعالية في مؤتمر تعهّدات المانحين المقرر عقده في عام ٢٠١٥. وأعني بكلمة "بفعالية" أنني أأمل أن يجلب الحاضرون معهم جيوباً ومَحافظ واسعة. وفي هذا الشأن، أودّ مجدداً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي الفرصة لمخاطبة المجلس، وأتمنى له كل الخير في مداولاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الحالة في غينيا - بيساو.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

وستبذل قصارى جهدها للمساهمة في الحفاظ على السلام والأمن والتنمية في دولنا الأعضاء. ومع الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الهشة في غينيا - بيساو، نعتبر مرض فيروس إيبولا بمثابة تهديد خطير محتمل يمكن أن يعكس سريعاً اتجاه التقدم المتواضع المحرّز في البلد. ونحن نعلم أن التحضير لمنع إيبولا باهظ التكلفة. ونعلم أنه يستلزم أيضاً نشر قدر كبير من الترتيبات اللوجستية وعدد من الأشخاص - الأشخاص المناسبين - للمساهمة في منع حدوث شيء شبيه بهذا. وبالنسبة إلى بلد مثل غانا، كانت تلك ممارسة مُكلفة، مع أننا لم نسجّل حادثاً. ولبلد مثل غينيا - بيساو، نعتقد أنها تحتاج بالتأكيد إلى كل الدعم الذي يمكنهم الحصول عليه لمنع الوباء من ترسيخ وجوده داخل الدول الأعضاء، حتى لو حدث ذلك.

وإننا نحثّ الأمم المتحدة على مساعدة غينيا - بيساو للتحضير ضد تفشي المرض في الأمدين القصير والطويل، ولدعم تعزيز أنظمة الصحة العامة لديها، لكي تستطيع التعامل مع تفشّيات وأوبئة أخرى. ونعتقد أنه مع الدعم اللازم، يمكن لغينيا - بيساو أن تكون جزءاً من الحكاية الجديدة لنهوض أفريقيا وتحوّلها إلى نموذج للديمقراطية والحكم الرشيد. ولكن لكي يتحقق ذلك، يتعيّن على المجلس والدول الأعضاء في